

أثر طبيعة اللغة العربية وطرق تعليميتها في عملية التواصل التعليمي

د/ عبد الخالق رشيد

جامعة السانبا- وهران، الجزائر.

❖ إشكالية البحث:

هل ما زالت اللغة العربية صالحة لأداء وظيفتها التواصلية؟ قد يبدو هذا التساؤل غريباً، وكيف لا واللغة العربية قد اختيرت من فوق سبع سموات، ودون غيرها من لغات العالم القديم، لتجسيد آخر الرسائل ولتكون الوسيلة لتحقيق التواصل الدائم بين الذات العلوية وعبادها من بني آدم إلى أن يحدث الله أمره؟ رغم ذلك يبدو لنا مثل هذا التساؤل مشروعاً، لاسيما والمعاناة تكشف يومياً عن تراجع خطير للغة العربية أمام لغات العالم المنتج للحضارة، حتى بات الحديث عن استبدالها بإحدى هذه اللغات في النهوض بأعباء التربية والتعليم في المنظومات التربوية العربية، أمراً عادياً تتداوله الألسن وتسعى الدوائر الرسمية إلى تحقيقه ميدانياً باسم عولمة لا تعترف إلاّ بلغة القويّ الذي يمتلك ناصية العلم ومقاليد السوق وزمام المبادرة.

وإذا كانت هذه المعاناة أمراً واقعاً، أصبح من الضروري البحث في سرّ ما يحدث للغة العربية، وما يحول دون قيامها بدورها كأداة تواصل تكفي الإنسان العربي مؤونة الاستجداد بلغة أخرى على الأقل في مراحل التعليم الأساسي والثانوي.

هذا الإشكال بأطروحاته المختلفة هو الذي تروم مداخلتنا الكشف عن معطياته، وعلى الخصوص تلك المتعلقة بطبيعة اللغة العربية وبطرق تدريسها التي ما زالت مكبلة بتصوّرات قديمة للعملية التعليمية.

1- أهمية اللغة:

اللغة - كما هو معلوم - هي روح الأمة وأداة تطورها أو تخلفها، وهي المرآة العاكسة لاهتماماتها وتطلّعاتها، لأجل ذلك كلّه كانت العناية بها، بحثاً وتديساً وتطويها لها كي تساير المستجدات، من أخصّ خصائص الدول المتحضرة¹. وقد يُقاس اهتمام الشعوب بلغتها من خلال المكانة التي تحتلّها في منظومتها التربوية؛ فهي عند الذين يُدركون أهميتها، ويستشعرون خطورتها على حاضر الأمة ومستقبلها، مادة العلم والتكنولوجية لا تنافسها في ذلك لغة أخرى، على الأقلّ في أطوار التعليم ما قبل الجامعي، ومادة أساسية في جميع شعب التعليم، تتمتع بالمعامل الأعلى والعلامة فيها إقصائية. ويقابل هذه الأهمية عندهم تفكير مستمرّ وجهود مكثّفة في بحث واقع لغتهم واستشراف مستقبلها من حيث طرق تلقينها للناشئة، وإزالة العوائق التي تحول دون المرونة اللازمة التي تجعل منها لغة العلم والمعرفة بالفعل.

إذا كان الأمر كذلك في الدول المتطورة ذات الحسّ الوطني المرهف، حقّ لنا أن نتساءل عن وضعية لغتنا ومناهج تعليميتها في المنظمة التربوية. هل حضيت لغتنا بالعناية اللازمة التي تؤهلّها لتكون لغة العلم والمعرفة؟ وقبل ذلك، هل نعلّم ونتعلّم لغتنا بالطرق الناجعة التي تتمي في قلوب الناشئة حبّ هذه اللغة، وتكرّس طواعيتها لتكون بحق لغة الاتّصال والتّواصل؟

2- وضعية اللغة العربية:

قد لا يكون من باب التّجنيّ القول إنّ تعليمية اللغة العربية في منظومتنا التربويّة تعاني معاناة لا تُحسد عليها. قد يكون في هذا الحكم بعض المبالغة، لكنّه يعكس بالفعل واقع اللغة العربية في منظومتنا التربوية. صحيح أننا لا نملك القدرة على سبر آراء الأساتذة والتلاميذ وأوليائهم حول الموضوع، لكننا نلمس من خلال مستوى التلاميذ اللغوي، أنّ الطرق والمناهج المعتمدة في تعليمية هذه اللغة لم تُؤت أكلها، ولا أدلّ على هذا الواقع من أنّ غالبية تلاميذنا يتخرّجون من التعليم الثانوي، بل والجامعي، وهم لا يملكون كفاءة لغوية تؤهلهم لتوظيفها بدرجة مقبولة من الصّواب في كتاباتهم، ناهيك عن محادثاتهم².

وإذ تمّت هذه المعاينة على علاقتها، حقّ لنا أن نسأل هذا الواقع، وأن نبحت في جذور هذا الإشكال، لعلنا نوجّه الأنظار إلى أصل الداء الذي تعاني منه تعليمية اللغة العربية في منظومتنا التربوية. فمما تعاني تعليمية اللغة العربية؟

يمكن، في اعتقادنا، البحث عن هذه الأسباب ضمن مجموعتين من العوامل؛ العوامل الخارجية، ولا داعي للخوض فيها لأنها تتعلّق بالقرار السياسي من جهة، وبطريقة انتقاء المعلمين والأساتذة وتكوينهم عموماً، والعوامل الداخلية، ويمكن حصرها عملياً في عاملين اثنين وهما: طبيعة اللغة العربية والاختلالات العديدة التي تعاني منها المنظومة التربوية الجزائرية. وتدرج ضمن هذا العامل طرق التدريس وكيفية تصوّر الفعل التعليمي في إطار تعليمية اللغة العربية.

أ- طبيعة اللغة العربية:

الثابت من الأمر أننا نملك لغة من أقدم لغات العالم المستعملة إلى يومنا هذا؛ فتاريخها يمتدّ إلى أكثر من 16 قرناً، إذا ما اعتبرنا أنّ اللغة التي وصلت إلينا في إنتاجات الجاهليين كانت مكتملة بما يُفيد أنّ تاريخها يعود إلى فترة أسبق من تلك

التي تُحِيلُ عليها نصوص الجاهلية. ومن هذه النصوص وما تلاها إلى نهاية عصر الاحتجاج، بما في ذلك القرآن الكريم طبعاً، استتبعت قواعد اللغة؛ نحوها وصرفها ومعجمها. وقد تمَّ معظم هذا العمل خلال القرنين الثاني والثالث الهجريين، ومنذ ذلك التاريخ لم يدخل عليها أيّ تغيير ذي بال؛ فقواعد اللغة العربية بقيت على شاکلة ما استتبته الخليل وسيبويه على وجه الخصوص، وسمّى الأقدمون ما أنجزه سيبويه "قرآن اللغة"، وكأنهم يُشيرون بذلك إلى قدسيّته غي حقله، وأنّه كالقرآن لا يتبدل ولا يتغيّر، وكان له ذلك إذ أنّ إنجازات من تلاه من النحاة لم يتعدّى التتويب وضبط القواعد واستحداث جهاز من المصطلحات ومزيد من الشرح والحواشي على الشروح، بل وأسهموا في تعقيد القواعد بإخضاعها للمنطق من خلال بحوثهم المسهبة في باب العلل ومباحث القلب والإعلال والإبدال وغيرها كقواعد الإعراب التقديري مثلاً.

وضُرب سِيّاح حول هذه القواعد فلم تُقبل في ثناياها التراكيب التي أبدعها المحدثون والمولّدون رغم شيوعها على الألسن وتوظيفها من قبل الكتاب والشعراء المشهود لهم بالباع الطويل في اللغة، وبقيت تطرق باب اللغة دون أن يُسمح لها بولوجه إلاّ ما شذّ منها وندر، وطُبعت بميسم "الخطأ الشائع" الذي يُسمح به في الاستعمال ولا يُقبل به في اللغة.

وكذلك فُعل بالمعجم حينما هرع المعجميون، أمام غزو الكلمات الأجنبية للغة العربية، إلى تصنيف ما يُعرف بالصّاحح، وكأنّهم بذلك يشيرون إلى أنّ العربية مكتفية بذاتها لا تقبل أن تغزوها ألفاظ غيرها من اللغات، رغم أنّ المعاينة تُظهر أن المعرّب من ألفاظ اللغة معروف ومستعمل في اللغة العربية بما في ذلك وروده في القرآن الكريم الذي من أجله صنّف هؤلاء العلماء القواعد والمعاجم...

تعدّ هذه المعاينة إحدى النقائص التي تعاني منها اللغة العربية، إذ لا يعقل للغة، مهما كانت، أن تظلّ لقرون عديدة مجمّدة في القوالب التي أوجدها علماء السلف، وحيث كانت الظروف غير ظروفنا والاهتمامات غير اهتماماتنا³. فإذا صحّ أنّ اللغة وليدة المجتمع، وهي كذلك دون شك، وأنّ حياتها مرهونة بمسايرتها لتطور المجتمع، تأكّد أنّ الذين سيّجوا اللغة العربية بما يحول بينها وبين القيام بدورها في المجتمع، قد قدّموا أسوأ خدمة للغة لأنّهم، بصنيعهم هذا، ألزموا الأجيال التالية على التفكير بالطريقة نفسها التي كان يفكر بها الأقدمون، إذ لا تفكير بلا لغة، وطبيعة اللغة توجّه حتما طريقة التفكير فتحرّره أو تعظله⁴.

ومن جهة أخرى يكون القدامى بفعلهم هذا، ذي النية الحسنة، قد قدّموا للهجات المتعدّدة خدمة عظيمة، إذ فسحوا لها مجالاً واسعاً لتجديد نفسها مسابرة لتغيّر المجتمعات العربية المتحدّثة بها. فكان من نتيجة ذلك أن طغت الدارجات واستحوذت على مناحي الحياة اليومية كلّها تاركة للفصحى مجال الرسميات والأدبيات. وليس غريباً، بعد ذلك، أن ترتفع بعض الأصوات مطالبة بإحلال الدارجات محلّ اللغة العربية.

ولا مجال في هذا المقام للاحتجاج بعلاقة اللغة العربية بالقرآن الكريم، وبأنّ إحاطة قواعد اللغة بنوع من القداسة المانعة لأيّ مساس بهيكلتها، إنّما هو نتاج الرّغبة في الحفاظ على القرآن الكريم. ولا نمنع مثل هذا الاحتجاج إلا لأنّنا نرى في التغيّرات التي يمكن أن تطال اللغة العربية تغيّرات مطاوعة لا تغيّرات هيكلية، لأنّ هيكل اللغة، ونقصد بذلك القواعد الأساسية التي تنبني عليها اللغة، من الأمور التي لا يلحقها التغيّر في أيّ لغة من اللغات مهما كانت، لأنّ البنية الصورية للغة تحدّدها بنية فكر الأمّة، ولأجل ذلك كانت الترجمة، على الدوام، من أعوص التخصصات إلّا على من نشأ، منذ سنّ مبكرة، على ازدواجية اللغة تعليماً

وممارسة⁵. أمّا تغيير المطاوعة فهو ذلك الذي يعمل على تخفيف القواعد من القيود التي تُثقل كاهل اللغة وتشكّل مجال الصعوبة في تعلّمها وممارستها، ككثير من قواعد الإعلال والإبدال وقواعد الإعراب التقديرية وقواعد العدد، وما شابه ذلك من القواعد التي إن أعيد فيها النظر لا تضرّ اللغة في شيء ولن تحول دون تواصل الناشئة بفكر السلف وإنتاجاته.

إنّ مثل هذه الإجراءات تُعتمد في اللغات الحيّة كلّما شعر القائمون عليها بخطر انكماش نفوذها، أو تأفّف أبنائها من بعض إجراءاتها. وقد عمدت اللغة الفرنسيّة، وهي أقرب النماذج إلينا، إلى مثل هذه التعديلات مرارا وتكرارا دون أن يُنقص ذلك شيئا من اللغة الفرنسيّة ولا من تواصل أبنائها بموروث أجدادهم. وكذلك فعلت اللغة الإنجليزيّة وبشكل أوسع. ونحن، من هذا المنطلق نضمّ صوتنا إلى أصوات الذين طالبوا طيلة القرن الماضي، وما زالوا، بضرورة تيسير قواعد اللغة وتطويرها مسايرة لروح العصر وطبيعة التحديات التي تواجه الإنسان العربي في المعترك الحضاري المفروض علينا من قبل عولمة زاحفة ستعصف، إن لم نتصدّى لها، بحضارتنا وتلقّي بلغتنا في سلّة اللغات الميّتة كما حصل لكثير من لغات العالم.

لا تعاني اللغة العربيّة من نظام قواعدها فحسب، بل ومن معجمها أيضا؛ وقد يكون من دواعي غبطة الإنسان العربي أن يفاخر غيره بأنّه يملك لغة ثرية ومعجما من أضخم معاجم العالم. والأمر كذلك ولا شكّ، ولكن ما قيمة أن نملك مثل هذا معجما إن كان لا يسعفني في التعبير عمّا يجدر ويستجدّ في عصرنا هذا؟ صحيح أنّ اللغة العربيّة تملك معجما ثريا، لكن ثراه يشبه إلى حدّ بعيد ثراء البخيل، من حيث أنّ البخيل يملك ثروة لكنّه لا يُنفق منها في قضاء حوائجه إلّا النزر القليل. وإلّا فماذا نقول عن حقول معجمية كثيرة تملأ قواميس اللغة العربيّة

دون أن نكون في حاجة إلى توظيفها في تواصلنا اليومي؟ ألا تشبه ثروة البخيل؟ أو ليست في حكم الأوراق المالية التي لم تعد لها قيمة مصرفية؟

إنّ المتصفح لحقول معجمية كثيرة، كحقل الإبل، أو حقل الخيل، أو حقل الأسلحة، وهلمّ جرّاً، يجدها تعجّ بالكلمات التي تغطّي هذا وذاك بما لا يدع مجالاً لما يُعرف بالفجوات المعجمية. إنذ حقل الإبل في اللغة العربية مثلاً، يتسع لتسمية مراحل حياة هذا الحيوان وأوصافه وألوانه وسرعته وأصواته وأمراضه وأدوائه... إلخ، بدقّة يُحسد عليها الإنسان العربي. لكنّه، وهو يفعل ذلك، كان يستجيب لمتطلّباته التي كانت تشكّل فيها الإبل إحدى أساسيات الحياة، كما كان يستجيب لضرورة لغوية لا يمكن الاستغناء عنها، وهي سلامة التواصل ودقّته. لكن ما الذي يستفيد الإنسان العربي المعاصر من هذه الثروة، ومن التصميم على تلقينها للناشئة، وهم لا يستعملون منها سوى كلمتين، أو ثلاث، في أحسن الأحوال. وبالقياس على ذلك، فإنّ جانباً من ثروتنا اللغوية أصبح في عداد الموات بالنسبة لمجتمعاتنا المعاصرة التي تواجه تحديات وهموما ومستلزمات تختلف جذرياً عن تلك التي دفعت الإنسان العربي قديماً إلى تطوير حقول معجمية بالشكل الذي سلف ذكره. ألا يسعنا، ونحن نعاين المأزق الذي تتخبّط فيه لغتنا، أن نقدم على ما أقدم عليه الإنسان العربي في الجاهلية تيسيراً للتواصل فيما بينهم، وعلى ما سنّه القرآن الكريم أيضاً، حينما أدرج في سياق بعض آياته ألفاظاً معرّبة؟ ومن المؤسف مرّة أخرى أن يُترك، هاهنا أيضاً، المجال واسعا للهجات لتولّد وتشتقّ الألفاظ الجديدة، وتعرّب ألفاظاً أجنبية، لتمدّ العربي بما يسدّ به حاجاته من الألفاظ ليتواصل مع غيره.

وإذ تُظهر اللهجات هذه الحيوية وهذا النشاط المواكب لمتطلّبات المجتمع التواصلية، تستكين الفصحى في حدود إرثها اللغوي المسيّج بحدود يُطلق عليها

مصطلح "الفصاحة" ذي الطبيعة الفضاضة⁶، والحدود الجغرافية المشكوك فيها، إذ حُصرت الفصاحة في قبائل دون أخرى بدعوى خلوص لغتها من الدخيل لبعدها عن مراكز الحضارة وتخوم الممالك الأجنبية، وأدرجت قریش ضمن هذه القبائل رغم أنها كانت من أكثر القبائل العربية اتّصالاً بالغير بحكم مركزها الديني ونشاطها التجاري المعتبر مع الشام واليمن المتاخمة للحبشة. لقد حرمت هذه القاعدة المجحفة اللغة العربية من معين لا ينضب من الكلمات التي ولّدها المحدثون في تعاملهم مع اللغة العربية بحكم الاختلاط الحضاري المحتوم. وقد اكتفى بعض العلماء بالإشارة إلى بعض هذه الكلمات والتراكيب تحت مصطلح "اللحن"، وألّفوا فيه كتباً تُشير إلى مدار الخطأ فيها وكيفية إصلاحه، فحرموا بصنيعهم هذا اللغة من رافد مهمّ كان يُشكّل الجانب الكبير في التطور الدلالي الذي لا غنى عنه لتظلّ اللغة نابضة بالحياة، قادرة على تلبية حاجات مستعملها من الكلمات الضرورية لمواكبة المستجدّات. وهو عين ما أقدم عليه القرآن حينما عمد إلى تغيير دلالة بعض الكلمات للتعبير عن المستجدّات التي جاء بها الدين الجديد، كالصلاة والزكاة والمنافق والكافر وما إلى ذلك من الألفاظ التي سُحنت بدلالات جديدة لتحقيق التواصل السليم بمعتقدات الدين الواحد.

وعلى الرغم من ثراء اللغة العربية بالشكل الذي كشفنا عنه فيما سبق، فإنّ مجالات كاملة من حياة الإنسان العربي المعاصر تكاد تخلو من الكلمات المعبرة عن جزئياتها، لأنها من الوسائل التي استُحدثت في حياة الإنسان العربي بفعل الاحتكاك الحضاري بالغرب، ولم تولّد لها المجامع اللغوية الكلمات الحاملة لدلالاتها، بحيث أصبحنا أمام حقول معجمية فقيرة تكثر فيها الثغرات بما لا يسمح بالتواصل السليم⁷.

والحق الذي لا بدّ من ذكره أننا نعلم أبناءنا لغة أكثر مكوناتها المعجمية تحيل على حياة ومجتمعات لم تعد تربطنا بها أوامر قوّة، كما أنّ بعضاً من قواعدها أصبحت تكذّب الذهن دون طائل يُجنى من ورائها. وفي هذه المعايينة التي لم يعد يفيد في شيء إخفاؤها، تكمن أكبر العوائق التي تعرقل تعليميّة اللغة العربية وتعلّمها بالنّجاعة المطلوبة، وتحول دون اعتمادها الكلّي كلغة للعلم والتكنولوجيا.

ب/ طرق تعليم اللغة العربية:

حاولنا فيما سبق إجلاء بعض الجوانب الخاصة باللغة العربية التي تعترض تعليميتها بالفاعلية المطلوبة، وسنحاول فيما يلي من هذا العمل الكشف عن العوائق المتصلة بطرق تدريس اللغة العربية في منظوماتنا التعليميّة، متّكئين في ذلك على المعايينة الميدانية النابعة من تجربتنا في تعليميّة اللغة لسنوات عدّة.

تتمثل أولى هذه العوائق في تصوّر اللغة في شكل أنشطة مستقلة تُدرّس كمواد منفصلة عن بعضها بعضاً. ويبدو أنّ هذا التّصوّر لتعليميّة اللغة العربية لا يتوقف على منظومتنا التربوية؛ يقول أحد الباحثين العرب في هذا الصدد: "إنّ المتفحص لمناهج تعليم اللغة العربية بمراحل التعليم العام على مستوى الوطن العربي، يلحظ أنّها تقسم العربية إلى فروع لها كتب مستقلة وساعات محدّدة في الجدول المدرسي".⁸ ومن شأن هذا التّصوّر أن يؤدي " بطالب اللغة العربية إلى عدم استطاعته توظيف ما قد تعلّمه في أحد جوانب اللغة ليساعده في الجوانب الأخرى"⁹ وبالفعل فإنّ الملاحظ أنّ أغلبية التلاميذ لا يحسنون توظيف القواعد النحويّة والصرفيّة والإملائية التي يتعلّمونها في تعابيرهم الكتابية والشفوية على السواء، وكأنّهم لا يشعرون بأنّ القواعد لا تتعلّم لذاتها، وأنّ لا قيمة للنحو والصرف إن لم تستعمل قواعدهما في إنتاج النصوص وفهمها.

ولا يمكن تجاوز هذه النقائص إلاّ باعتماد المنهج التكاملي الذي تقدّم فيه أنشطة اللغة كوحدة متكاملة متناسقة العناصر متألّفة الأجزاء، وهو من أحدث الاتجاهات في تعليم اللغة، وفي ظلّه "ينبغي ألاّ يحسب أيّ فرع من فروع اللغة قسماً قائماً بذاته، منفصلاً عن غيره، بل عليه أن يُدرك أنّ الفروع جميعاً أجزاء شديدة الاتّصال لكلّ واحد هو اللغة. ومن ثمّ فعلى المعلّم أن ينظر إلى تقسيم اللغة العربية إلى فروع على أنّه تقسيم صناعي قصد به تيسير اللغة للمتعلمين.¹⁰" وينبغي أن يكون المركز الموحد الذي يُنطلق منه لدراسة أجزاء اللغة، بشرط الرجوع إليه دائماً، هو النص الأدبي؛ فمنه تُستنتج القواعد على اختلاف أنواعها، وعليه يُتّكأ في الإجراءات البلاغية، وعلى هدي محوره تُطرح موضوعات التعبير التي يُكلّف التلاميذ بإنجازها، شريطة أن يُحمل التلميذ على توظيف القواعد المدروسة في تعابيره. ويعلّل أحد الباحثين لاختيار النصوص الأدبية المبرمجة في الوحدة التعليمية كمنطلق ومصبّب لتعليميّة النشاطات اللغوية المختلفة بقوله: "والذي أدّى بنا إلى هذا الاختيار، أو التفضيل للنصوص الأدبية دون سواها، هو أنّ هذه النصوص ستشمل جميع عناصر اللغة العربية من نحو وصرف وبلاغة وما شابه ذلك، وفي إمكان مدرّس اللغة العربية، أثناء تدريسه لهذه المواد، أن يستثمر النص الأدبي في مختلف الأغراض ذات العلاقة بتدريس اللغة. فإذا أحسن المدرس اختيار النص الأدبي، فإنّه في إمكانه أن يستخرج منه الشواهد والأمثلة التي يحتاجها في تدريس القواعد النحوية والصرفية، وكذلك يمكنه تسخير ذلك في التطبيقات اللغوية المختلفة"¹¹.

بل إنّ توظيف النص سيمكن من تناول أنشطة اللغة، نحواً وصرفاً وبلاغة، ضمن السياق اللغوي والحالي الذي أنتج فيه النص، ممّا قد يساعد المتعلّم على إدراك خصوصيات اللغة العربية وطاقتها التعبيرية، من تقديم وتأخير، وحذف

وذكر، وفصل ووصل، وما إلى ذلك من قضايا النحو البلاغي الذي أسس أركانه عبد القاهر الجرجاني من خلال نظريته في النظم. وذلك هو المبتغى، لأنّ إنتاج الكلام وفهمه لا يتيسّران إلاّ بإدراك المقامات وصوغ المقال وفق ما يقتضيه المقام. وبكلمة مختصرة، لا بدّ أن ندرّب المتعلّم على كيفية استعمال اللغة في قضاء أغراضه، لا أن نملأ دماغه بقواعد يكّد ذهنه في حفظها وتخزينها دون أن يدرك سبل توظيفها.

أمّا العائق الثاني فيمكن، في اعتقادنا، في أننا، ونحن نعيش في خضمّ عولمة لا ترحم، ندرس أبناءنا اللغة، لاسيما قواعدنا، بمنظور وروى اللغويين القدامى، والمتأخّرين منهم على وجه الخصوص. والمعلوم عن هؤلاء أنّهم، لدواعي تخصّهم، أغرقوا درس اللغوي بالإكثار من التبويب والتفريع، وإتقال القواعد بالحدود والاستثناءات والتركيز على الفروع وإهمال اللب، كتركيزهم على الإعراب وكأنّه المستهدف من درس النحو¹² وإهمالهم للوظيفة التي تشكّل اللب، وهو ما لم يفعله الرعيل الأوّل من النخاة، كسيبويه الذي كان يُقرن في كثير من الأحيان بين طبيعة التركيب ومقامات الكلام عند العرب، فقد كان، هو وشيخه ومن اهتدى بهديهما، أقرب إلى ما تتادي به الاتجاهات اللغوية المعاصرة، ألا وهو التعامل مع اللغة من خلال السياق.

ونسجّل في هذا المقام أيضا أنّ تعليمية اللغة العربية تعاني من تسييح اللغة والحلول دون انفتاحها على الفتوحات العلمية الحديثة؛ ولا أدلّ على ذلك من أنّ محاولات تحديث النحو وتبسيطه قد باءت كلّها بالفشل،¹³ وما زال المنهج المعتمد في تعليمية اللغة العربية يصرّ على إتقال ذاكرة المتعلّم بأدقّ التفاصيل التي ترافق بعض حالات الإعراب، كإعراب الاسم الذي يلي أداة الشرط فاعلا لفعل محذوف يفسّره الفعل الذي بعده، ناهيك عن إعراب "إذا" في هذا المقام بما لا يمكن للطفل

أن يستوعبه إلا باللجوء إلى الحفظ الآلي بغية توظيفه في الامتحان لينمحي بعد ذلك من ذهنه. أمّا الصرف فحدّث ولا حرج، ذلك أنّ قواعد الإعلال والإبدال والقلب التي ابتدعها اللغويون العرب لا تزيد المتعلّم إلا تأفّفًا من اللغة وتضايقًا من العربية، وذلك أنّ قواعدها كثيرة وتفرّعاتها متعدّدة يصعب، في كثير من الأحيان، على المتعلّم استيعابها وتوظيفها، لاسيما إذا كان المعلّم ممّن لا يتقنون اللغة ولا يحسنون التواصل البيداغوجي، وهم كثر في منظومتنا التربوية.

خاتمة:

الأكيد أنّ ما نتج عن كل ما سبق ذكره هو عزوف يكاد يكون شبه كليّ لأبنائنا عن اللغة العربية، ولا يحملهم على احترامها إلا كونها لغة القرآن الكريم، ولولا ذلك لكفروا بها يقينا، ممّا يستدعي استدراك الموقف بسرعة وبالجزم الذي يقتضيه الموقف؛ فلغتنا في خطر داهم وأعداء الدّاخل والخارج يتربّصون بها الدوائر، وما مناورات اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، المعروفة أكثر تحت اسم "لجنة بنزاغو"، ممّا ببعيد، لولا أنّ الله قيّد لهذه الأمة من كشف عن تلاعباتها بضوابط الأمة، وعلى رأسها تهميش اللغة العربية وإقصائها من أيّ دور تقوم به في تعليم المواد العلميّة¹⁴.

يبدو أنّه قد آن الأوان لانفتاح اللغة العربية بشكل جدّي على الفتوحات اللسانية الحديثة وتوظيف بعض تخصصاتها، كالنحو الوظيفي ولسانيات النص، وما شابه ذلك ممّا له صبغة عالمية قادرة على أن تطبّق على اللغات على اختلاف فصائلها دون أن تجور على طابعها الخاص. وقد يكون لهذا المسعى، إن أوكل بأصحاب التخصص من الغيورين على اللغة العربية، تأثيرا إيجابيا على تنشيط الدرس اللغوي وتفعيل تعليميّة، بما تضمن للغة العربية استيعاب المستجدات ومسايرة روح العصر.

قائمة المراجع:

- 1- أرضية القبة - تقرير صادر عن التنسيقية الوطنية لأنصار المدرسة الأصيلة والمتفتحة- الجزائر- 2003.
- 2- طرق تعليم اللغة العربية في التعليم العام - جاسم محمود الحسون وآخر- منشورات جامعة عمر المختار- البيضاء- ليبيا- ط1-1996.
- 3- علم الدلالة- أحمد مختار عمر- عالم الكتب - القاهرة - ط2- 1988.
- 4- اللسانيات والترجمة - ج.موانان -تر:حسين بن رزوق- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- ط1-2000.
- 5- اللغة العربية (إضاءات عصرية)- حسام الخطيب - الهيئة المصرية العامة للكتاب- مصر- 1995.
- 6- اللغة العربية (قضايا ومشكلات)- محمود فهمي حجازي- دار قباء- القاهرة- 1998.
- 7- النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة - جنان التميمي- دار الفارابي- بيروت - ط1- 2013.
- 8- مجلة كلية الدعوة الإسلامية - ع4- 1987- إصدار كلية الدعوة الإسلامية - طرابلس- الجماهيرية الليبية.

الهوامش:

- 1- تراجع على سبيل التعمق في هذه القضية، آراء عبد الله النديم في كتاب "اللغة العربية في العصر الحديث - قضايا ومشكلات" للدكتور محمد فهمي حجازي - ص26 وما بعدها.

- 2- يستشفّ من كلام الدكتور حسام الخطيب في إحدى مداخلته أن هذا الضعف لا يخصّ بلداً دون سواه في العالم العربي، بل إن المعايينة والمعانة عامة لا تستثنى أي بلد عربي. ينظر: د/ حسام الخطيب - اللغة العربية (إضاءات عصرية) - ص 17 وما بعدها.
- 3- ينظر: اللغة العربية (إضاءات عصرية) - ص 36 و 37.
- 4- ينظر المرجع السابق - ص 14 و 15.
- 5- ينظر : اللسانيات والترجمة - جورج موانان - تر: حسين بن رزوق - ص 59.
- 6- هو مصطلح فضفاض لأنه استعمل عند القدامى بدلالات مختلفة تمتدّ من وقفه على صفات تحدّد بها قابلية الكلمة للتداول في اللغة العربية، وهي صفات مختلف حولها، إلى اعتباره مرادفاً للبلاغة. وهو ما حدا بأحد الباحثين، وهو "حمادي صمود" إلى عنوانه "أحد كتبه ب" الفصاحة فصاحات".
- 7- ينظر على سبيل المثال: علم الدلالة - أحمد مختار عمر - ص 125.
- 8- طرق تعليم اللغة العربية في التعليم العام - جاسم محمود حسون - ص 31.
- 9- مجلة كلية الدعوة الإسلامية - ص 359.
- 10- طرق تعليم اللغة العربية في التعليم العام - ص 31.
- 11- مجلة كلية الدعوة الإسلامية - ص 357.
- 12- ينظر: النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة - د/ جنان التميمي - ص 18 وما بعدها.
- 13- ينظر المرجع السابق - ص 83، نقلاً عن مقال "مشكلات النحو بين القديم والحديث" - لكاسد ياسر الزبيدي - مجلة الدراسات اللغوية - مج 1-ع 2- سبتمبر 1999.
- 14- ينظر في هذا الصدد: أرضية القبة - تقرير صادر عن التنسيق الوطنية لأنصار المدرسة الأصيلة والمتفتحة - 2003.